

(ج) تعفى من الرسوم الجمركية المفروضة على الهبات والمعونات ما تستورده من معدات وأدوات لازمة لنشاطها على أن يصدر بتحديد قرار من الجهة الإدارية المختصة ، يحظر التصرف فيها لمدة خمس سنوات ما لم تدفع عنها الرسوم الجمركية المستحقة .

(د) تمنح تخفيضا قدره ٢٥ ٪ من اجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية .

(هـ) تسرى على الجمعيات تعريف الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للنازل ويصدر بتحديد الجمعيات التي تسرى عليها هذه التعريفات قرار من الجهة الإدارية المختصة .

(و) تمنح تخفيضا قدره ٥٠ ٪ من قيمة استهلاك المياه والكهرباء .

”مادة ٤٧ — مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات ، عدا مجلس الإدارة الأول ، تجدد عضوية ثلث الأعضاء كل سنة بطريق القرعة . وتجوز إعادة انتخاب من تنهى عضويتهم“ .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر مادة جديدة برقم ٢١ مكرر بالنص الآتي :

”لوزير الشؤون الاجتماعية بناء على طلب الجمعية أن يندب من يختاره من موظفي الوزارة لتقديم المعاونة اللازمة لأداء رسالتها وللمدة التي يحددها“ .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبع هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ منفرسنة ١٣٩٢ (١١ أبريل سنة ١٩٧٢) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٢
بتعيين رئيس لقطاع الإذاعة باتحاد الإذاعة والتليفزيون

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون ؛
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

ويتولى كل قسم في الكلية تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ، ويقوم على بحوثها في الكلية أو غيرها من كليات الجامعة ومعاهدها .
ولا يجوز أن تكرر الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة ، فيما عدا كلية البات الإسلامية .

كذلك يجوز إنشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية“ .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ٧٥ من القانون المذكور فقرة جديدة نصها الآتي :

” (خامسا) درجة الدبلوم في التخصصات المختلفة“ .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبع هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ منفرسنة ١٣٩٢ (١١ أبريل سنة ١٩٧٢) أنور السادات

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢

تتدليل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

سم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؛

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ٢١ و ٤٧ من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، النصان التاليان :

”مادة ٢١ — تتمتع الجمعيات المشهورة بالمزاي الآتية :

(١) تعفى من رسوم التسجيل التي يقع عبء أدائها عليها في عقود الملكية والرحن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الأخرى ، وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

(ب) تعفى من رسوم الدمغة المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع العقود والتوكيلات والمحرمات والأوراق المطبوعة والسجلات وغيرها .